

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٣١ ديسمبر ١٩٩٨

البنك الدولي يشترط بوافقة مصر لتحويل إنشاء سدود على النيل بإثيوبيا

جديدة تضم الخبراء والفنيين والمستشارين لتنفيذ المشروعات لثانية، وزيادة الاستفادة من موارد النيل لأقصى حد لمصلحة شعوبها جميعا، وسوف يجتمع هؤلاء الخبراء كل شهرين، أو ثلاثة على الأكثر، وتعرض نتائج أعمالهم على وزراء المياه والموارد المائية بسول الحوض الذين يجتمعون سنويا.

كما ذكر أن الوزارة اتخذت عدة اشتراطات أمنية لمنع تلوث مياه النيل بالمناطق العمرانية الجديدة ومنها توطينها، ومن بين هذه الاشتراطات عدم السماح بالملاحة في البحيرة لأكثر من خمسة مراكب سماحية في وقت واحد.

رفض البنك الدولي تمويل أي مشروعات إثيوبية لإنشاء سدود على منابع نهر النيل، واشترط المصزل على مرافقة مصر باعتبارها دولة المصب الأخيرة للنهر.

أعلن ذلك الدكتور محمود أبو زيد وزير الأشغال العامة والموارد المائية أمام المؤتمر الثالث عشر لمصر عام ٢٠٠٠، وأكد أن مصر تتعاون مع دول حوض النيل للاستفادة من كل نقطة مياه في منابعه الاستوائية وهضبة الحبشة، وهو ما يعني إمكانية زيادة نصيب دول الحوض من المياه ومنها مصر.

وقال الوزير إن دول حوض النيل اتفقت على إنشاء آلية